الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
15 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كوديلكا (نائب الرئيس) . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

البند ٥٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة (تابع)

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-59408 (A)

في غياب السيد والي (نيجيريا)، تولي السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٠ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (تابع) (A/C.2/60/L.18)

مشروع قرار بشأن التجارة الدولية والتنمية

١ - **السيد بليك** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين فقدَّم مشروع القرار A/C.2/60/L.18. وقال إن التجارة الدولية والتنمية تعتبَر مسائل هامة للغاية بالنسبة لمقدمي مشروع القرار وهي من بين أكثر المسائل ميلاً للجدل والخلاف بالنسبة للمجتمع الدولي. ولهذا حاول مقدمو مشروع القرار استخدام عبارات متفق عليها من قبل واعتمدوا على المناقشات التي أفضت إلى الوثيقة الختامية للقمة العالمية. وحثّ الوفود على تأييد اعتماد مشروع القرار.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) **العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/C.2/60/L.12)

مشروع قرار بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في إطار العولمة والاعتماد المتبادل

٢ - **السيد بليك** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فقدَّم مشروع القرار A/C.2/60/L.12. ويعتمِد النصّ على قرارات سبق أن اعتمدتها الجمعية العامة، بما في ذلك الوثيقة الختامية للقمة العالمية، وتؤكد على الحاجة إلى ضمان ترابط النُظم الدولية النقدية والمالية والتجارية. ويتطلع مقدمو مشروع القرار إلى أن يحظى مشروع القرار بتأييد اللجنة.

(ب) **تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية** (تابع) (A/C.2/60/L.17)

مشروع قرار بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

٣ - **السيد بليك** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين وقدَّم مشروع القرار A/C.2/60/L.17

(ج) **الهجرة الدولية والتنمية** (تابع) (A/C.2/60/L.15 و L.16)

مشروع قرار بشأن التحويلات

٤ - **السيد فونسيكا** (البرازيل): قدَّم مشروع القرار A/C.2/60/L.15 بالنيابة عن مقدمي هذا المشروع وقال إنه دون المساس بالمناقشة العريضة عن مسائل الهجرة التي سوف تجري في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في سنة ٢٠٠٦، يمكن أن يكون مشروع القرار إسهاماً كبيراً في إجراء محدَّد ومركَّز بشأن مسألة التحويلات.

مشروع قرار بشأن الهجرة الدولية والتنمية

٥ - **السيد بليك** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين وعرض مشروع القرار A/C.2/60/L.16 وأوصى اللجنة بالنظر فيه واعتماده.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/60/3، A/60/111، A/60/125-E/2005/85، A/60/125/Add.1-E/2005/85/Add.1 و A/60/125/Add.2-E/2005/85/Add.2)

(أ) **الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة** (تابع) (A/60/74-E/2005/57، A/60/83-E/2005/72 و A/60/274)

(ب) **التعاون فيما بين بلدن الجنوب: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية** (تابع) (A/60/39 و A/60/257)

٦ - **السيد بلقاس** (الجزائر): أشار إلى أن البلدان النامية قد تعهَّدت في الوثيقة الختامية للقمة العالمية سنة ٢٠٠٥ بأن تعتمد، بحلول سنة ٢٠٠٦، استراتيجيات وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إضافة إلى هذا، دعت وحدة التفتيش المشتركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز عملية تحسين تنسيق سياساتها وإجراءاتها مع أولويات البلدان الشريكة ونظمها وإجراءاتها.

٧ - وأضاف قائلاً إن وفده يرحّب بحقيقة أن منظومة الأمم المتحدة قد أنشأت تحالفات مع منظمات مثل مؤسسات بريتون وودز بغية تيسير تنفيذ برامجها الطموحة بالنيابة عن البلدان النامية. ويلزم أيضاً لتحقيق هذا الهدف المزيد من التماسك والاتساق والمواءمة والكفاءة.

٨ - وتعتبَر كفاية الموارد المقدَّمة على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به من الأمور الأساسية فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. أما موارد الأنشطة الأساسية فلاتزال بسبب طابعها المفكك هي الأساس الوطيد لتلك الأنشطة. واستدرك قائلاً إنه يجب اتخاذ خطوات للحدّ من التكاليف الإدارية التي تتكبدها البلدان النامية في تلقي أموال تتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٩ - ومضى قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعتبَر أداة إنمائية قيِّمة للغاية ينبغي التوسّع فيها بجملة أمور منها، من خلال التعاون الثلاثي الأبعاد. ويرحّب وفده بجميع المبادرات الخاصة ببناء القدرات التي اتُخذَت في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويحثّ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على زيادة دعمها من أجل هذه الأنشطة وخصوصاً الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة. وينبغي أن تتلقى الوحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعماً إضافياً لبلوغ هذه الغاية. ووصف عدداً من البرامج قام بلده بدعمها ولا يزال يقدِّم لها الدعم في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠ - ونظراً لأهمية هذا التعاون، فإن وفده يحثّ الجمعية العامة على الدعوة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سنة ٢٠٠٨ للاحتفاء بالذكرى الثلاثين لخطة عمل بوينس آيرس المعتمدة في سنة ١٩٧٨ لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبالمثل يطالب وفده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالدعوة لعقد منتدى بشأن الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب في سنة ٢٠٠٦ على النحو المتوخى في خطة عمل الدوحة.

١١ - **السيد غاص** (سويسرا): أشار إلى أن الدول الأعضاء قد تعهَّدت في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ بأن تعزِّز صلاحية وفعالية وكفاءة واتساق أنشطتها التنفيذية، والتي يلزم لبلوغها تعزيز الروابط التي تصل بين الأعمال الإيعازية للأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية وتعزيز دور المسؤول المقيم الرئيسي التابع للأمم المتحدة. وقال إن تعزيز الصلاحية والفعالية يستلزم بدوره وجود مجلس اجتماعي واقتصادي أكثر فعالية.

١٢ - وأضاف قائلاً إن وفده ملتزم تماماً بعملية متابعة مؤتمر القمة وسوف يشارك بشكل ناشط في المناقشات والمفاوضات المقرَّر إجراؤها في الأسابيع القادمة. ويجب على

الأمانة من جانبها أن تؤدّي المهام المناطة بها من القمة ويجب أن تنفِّذ بشكل كامل قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والتي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - واستطرد قائلاً إن تقرير وحدة التفتيش المشتركَة عن بعض التدابير الرامية إلى تحسين الأداء الشامل لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري (A/60/125 و Add.1 و Add.2) سوف يصلح أساساً مفيداً للأعمال في المستقبل فيما يتعلق باستعراض السياسات. إضافة إلى ذلك، فإن التقرير عن البيانات الإحصائية الشاملة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في سنة ٢٠٠٣ (A/60/74-E/2005/57) والتقرير عن خيارات التمويل وطرائقه فيما يتعلق بتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/60/83-E/2005/72) يعرضان إسهاماً قيِّماً من أجل مناقشة التمويل أثناء انعقاد الجزء التنفيذي في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمقرر عقدها في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

١٤ - **السيد مارتيز** (أنغولا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فرحّب بالزيادات التي طرأت مؤخراً في الموارد الخارجة عن الميزانية من البلدان المانحة وغيرها من الصناديق العالمية، بيد أنه أعرب عن قلقه إزاء الزيادة التي لا تكاد تذكر في الموارد غير المخصصة أو الموارد الأساسية الخاصة بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٣. وينبغي أن تستَكمِل مصادر التمويل التكميلية وغيرها من مصادر التمويل، وليس تتنافس مع الجهود الإنمائية التي تبذلها الأمم المتحدة.

١٥ - ورغم أن كثيراً من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قامت باستكمال الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى القطري من خلال التقييم القطري المشترَك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لا يزال هناك مجال للتحسين في طرائق البرمجة والتمويل. ويجب أن يواصل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دعم الأولويات الإنمائية الوطنية بطريقة شاملة ومتكاملة وذلك بالتركيز على التنمية الطويلة الأجل وتعزيز القدرات الوطنية لمواصلة القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. وقال إن إجراء استعراضٍ لعمليات التدريب والاختيار والمساءلة في نظام المنسّق المقيم سوف يعزِّز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

١٦ - ومضى قائلاً إنه ينبغي إيلاء مزيد من الدراسة للمصادر المبتكَرة لتمويل التنمية وانتفاع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بها. كما ينبغي حسم الجدال حول خيارات وطرائق التمويل وتقديم جميع أبعاد التمويل بطريقة تعمل على تمكين بعضها البعض، بما يتفق مع روح الفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠.

١٧ - وأضاف قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحّب بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية وإنشاء جداول زمنية من جانب البلدان المتقدمة النمو لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وأضاف أن هذه الجماعة تحث تلك البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد أن تضع جداول زمنية، وفي الوقت نفسه تردِّد ما ذكره الأمين العام بوجوب أن تصاحب المعدلات الأعلى من المساعدات الإنمائية الرسمية تدابير ترمي إلى المعاونة في مجال الفعالية من خلال النوعية الأفضل وعملية التنفيذ، واستخدام أكثر فعالية للموارد، وتبسيط العمليات التشغيلية ومواءمتها، والحد من تكاليف التحويلات وتعزيز الملكية الوطنية.

١٨ - وأوضح أن الخطة الإنمائية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وخطتها الإرشادية الاستراتيجية للجهاز تشكِّل مخططاً لتنمية المنطقة على مدى السنوات الـ ١٥ القادمة. وقد أدّت الجهود المبذولة لتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وإصلاحات ملائمة لقطاع الأعمال في بلدان الجنوب الأفريقي إلى زيادة النمو في سنة ٢٠٠٥. ويتمثل هدف المنطقة الفرعية في تحقيق معدل نمو دولي أدنى يتراوح ما بين ٦ إلى ٧ في المائة بغية الحدّ من وطأة الفقر بمقدار النصف في سنة ٢٠١٥.

١٩ - **السيد البصري** (إندونيسيا): قال إن الحالة في إقليم آتشيه غداة كارثة تسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قد كشفت عن ضرورة زيادة تنسيق الأنشطة التنفيذية. ولهذا فإن وفده يرحّب بالتدابير المتخذة لبلوغ هذه الغاية، ومن بينها أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأُطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشتَرَك وقبول الأهداف الإنمائية للألفية كمبدأ تنظيمي من أجل الأنشطة التنفيذية. وفي حين أعرب عن سروره لارتفاع معدلات المساعدة الإنمائية الشاملة، يشعر وفده بالقلق لأن ٣١,٩ في المائة فقط من تلك الموارد اعتُبِرَت متعددة الأطراف. وقال إن زيادة رواج التمويل التكميلي بتسم بدرجة عالية من التقلّب ويخضع للشروط التقليدية مصحوباً بضآلة الميزانيات العادية بغية ضمان النمو الصفري أو النمو الإسمي، إنما يعني أن منظومة الأمم المتحدة تؤدي عملها في ظل معوِّقات وفي مناخ من عدم التيقُّن. وفي حين تؤيد إندونيسيا استكشاف نماذج تمويل بديلة، مثل صيغ تحديد الموارد المتفاوَض عليها والتي يستخدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والنطاق الإرشادي الطوعي للمساهمات الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإنها تحثّ الجهات المانحة على زيادة التمويل المقدَّم إلى الميزانيات الأساسية للوكالات وإلى عدم تقييد التمويل التكميلي بغية جعله متاحاً للمشاريع الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٠ - ومضى قائلاً إن المنظمات الإقليمية بوسعها أن تقدِّم إسهاماً هاماً للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في الجنوب. وطوال سنوات كثيرة كانت إندونيسيا تشارك مع بلدان نامية أخرى خبراتها في تنظيم الأسرة وفي مجالات الزراعة ووضع السياسات الاقتصادية. كما كانت تقدِّم أيضاً مِنحاً دراسية إلى مؤسساتها الخاصة بالمرحلة التعليمية الثالثة على أساس منتظم. وقال إن برامج التدريب الخاصة بحكومته في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد أفاد ما يزيد على ٠٠٠ ٦ مشارك من ١٠١ بلداً نامياً في منطقة آسيا — المحيط الهادئ، وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. وقال إن برامج التدريب في سنة ٢٠٠٦ سوف تشمل مجالات مثل إعادة التأهيل المهني للأشخاص المعاقين، والتطعيم لمقاومة شلل الأطفال والحصبة، والمراقبة المتقدمة لجودة العقاقير، وتكنولوجيا المعلومات، والاستشعار من بُعد، ونظام المعلومات الجغرافية من أجل استخدامات الأراضي ومسح خرائطها وتربية الماشية من أجل الألبان والتمويل الصغير.

٢١ - واعترافاً بقيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن إندونيسيا وجنوب أفريقيا قد أنشأتا الشراكة الاستراتيجية الآسيوية — الأفريقية الجديدة، لتعزيز التضامن السياسي والتعاون الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية — الثقافية بين القارتين. ومن خلال مركز حركة عدم الانحياز من أجل التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب والذي شاركت في إنشائه بروني دار السلام في سنة ١٩٩٥، نفَّذت إندونيسيا برامج لتطوير الموارد البشرية وبناء القدرات في البلدان النامية بالتعاون مع كيانات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمصرف الإسلامي للتنمية.

٢٢ - **السيد عليموف** (الاتحاد الروسي): قال إن متابعة الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ في ميدان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة ينبغي إدماجها إدماجاً كاملاً في الهيكل القائم الخاص بعملية التفاوض الحكومية الدولية، والتي تعتبَر بالفعل ذات فعالية بما فيه الكفاية. وأضاف إن الاتحاد الروسي لم يؤيد فكرة التحرُّك إلى مسار موازٍ لمناقشة الأنشطة التنفيذية يتجاوز العملية المستقرة استناداً إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وقال إن قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ يتيح أساساً جيداً لتعزيز نظام المنسّق المقيم، ويتطلع وفده إلى إطار عمل شامل للمساءلة فيما يتعلق بالمنسّقين المقيمين لممارسة الإشراف على تقييم وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على النحو المطلوب من الأمين العام في الفقرة ٥٨ من ذلك القرار. ويتوقّع الاتحاد الروسي أن تكون نهوج إطار العمل متوافقة مع الاستراتيجية الجديدة وخطة العمل بشأن تعزيز دور المنسّقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة والمشار إليهم في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ المقررات من الوثيقة الختامية (A/60/430). وأفاد أن الاتحاد الروسي على استعداد للنظر في الاقتراحات الأخرى المقدّمة من الأمين العام بشأن تعزيز إدارة وتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وبشأن كيانات تدار بشكل أدَقّ في ميدان التنمية. وقال إن الوثيقة الختامية للقمة العالمية حدَّدت بوضوح أن تتم أية أعمال أخرى في ذلك المجال، مع إيلاء المراعاة الواجبة إلى ضرورة الحفاظ على السلامة المؤسسية والولاية المناطة بكل منظمة.

٢٣ - ومضى قائلاً إنه لا ينبغي لمتابعة القمة العالمية أن تنتهي كموجة أخرى من موجات الإصلاحات العملية. فالمنظمة لا تزال في منتصف الطريق فحسب من خلال تنفيذ توصيات الاستعراض الأخير الذي يجري كل ثلاث سنوات وقد اعتُمدت في الآونة الأخيرة فحسب عملية الإدارة المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩، ولذلك فإن أية مقترحات لا يمكن إلا إدراجها في الخطة القائمة الخاصة بالتنفيذ العملي لمقررات الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات. وقال إن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة ٢٠٠٦ تعتبَر هي أفضل منتدى للنظر في هذه المسائل.

٢٤ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الروسي يوافق من حيث المبدأ على أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة الخاصة بالأموال وبالبرامج، ويؤيد تحسين القدرة على التنبؤ والاستقرار الطويل الأجل وكفاية تمويل الأنشطة التنفيذية. وأضاف أن الاتحاد الروسي يتخذ خطوات عملية لبلوغ هذه الغاية. وأثناء السنة الحالية هناك خطط لكي يضاعِف متوسط تبرعات الاتحاد الروسي إلى بعض صناديق وبرامج الأمم المتحدة. ولا ينبغي لأية خيارات جديدة للتمويل أن تغيِّر الطابع الطوعي لتمويل الأنشطة التنفيذية، التي تتيح لصناديق وبرامج الأمم المتحدة الحفاظ على ميزتها النسبية الأساسية: وهي الطابع المحايد وغير المُسيّس للمساعدة. وقال إن الاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة مناقشة المسألة، مع مراعاة مصلحته كجهة مانحة ناشئة للمساعدة الإنمائية، ويعتقد أن هذه المناقشة يمكن إجراؤها بالترافق مع الاستعراض الشامل للاتجاهات والمنظورات المتوقَّعة في التمويل من أجل التعاون الإنمائي أثناء الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ٢٠٠٦.

٢٥ - وأخيراً، فإن الاتحاد الروسي يرحّب بإدراج البُعد المتعدِّد السنوات في التقرير بشأن البيانات الإحصائية الشاملة (A/60/74) وهو يؤيد الحاجة إلى تحسين نوعية البيانات ودرجة شموله لها، وكذلك المنهجية، وذلك بتعزيز التعاون مع اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

٢٦ - **السيد دال أوغليو** (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): أعرب عن تأييده لما يُبذَل من جهود لزيادة التعاون والتنسيق فيما بين الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى القطري. وقال إنه يرحّب على وجه الخصوص بالاهتمام الدولي المتزايد بالصلة التي تربط بين الهجرة والتنمية، والتي وجدت اعترافاً بها في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ وستكون الموضوع المحوري للحوار الرفيع المستوى في سنة ٢٠٠٦. وسوف تتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تعميم موضوع الهجرة في أُطُر عمل التنمية الحالية وعن طريق أدوات مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحدّ من الفقر، في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقال إن اللجان الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة تستطيع أن تؤدّي دوراً رئيسياً في هذه العملية. وأوضح أنه ينوّه على وجه الخصوص بتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مسألة الهجرة والتنمية.

٢٧ - **السيد بانغ كوانغ هيوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن رؤساء دول وحكومات البلدان النامية قد أكدوا التزامهم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وقد اتفقوا في مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي المعقود في جاكارتا في نيسان/أبريل على استراتيجية جديدة وخطة عمل من أجل التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي- الثقافي، والمؤتمر الثاني لقمة الجنوب المعقود في الدوحة في حزيران/يونيه. وقال إن زيادة تدفقات التبادل التجاري والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والطاقة والجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية إنما تعكس ديناميات جديدة في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن وفده يرحّب بالقرار الذي اعتمدته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ للتركيز على استراتيجية جديدة وإطار عمل شامل لتعزيز وتطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب استجابة للحقائق الواقعة الجديدة. وينبغي تعزيز دور الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها جهة تنسيق لدعم مبادرات بناء القدرات لدى البلدان النامية ولإعطاء حافز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأبعاد. وينبغي أن يكون بمقدور الوحدة تطوير مشاريع وبرامج جديدة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع مراعاة احتياجات البلدان النامية. وطالب بمزيد من المساعدات الدولية من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد العادية والإضافية بروح توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن الحكومة قد شاركت بنشاط في التعاون الاقتصادي والتقني في إطار حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ والصين وكذلك منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال صندوق بيريز – غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وبالتعاون الوثيق مع مجموعة الـ٧٧ والصين والوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نفّذت الحكومة مشاريع لتدريب الخبراء من البلدان النامية الآسوية والأفريقية في مجالات الزراعة والعلوم والتكنولوجيا وموارد المياه والطاقة المائية الصغيرة النطاق.

٣٠ - **السيد سكوت** (الولايات المتحدة الأمريكية): طالب بإجراء تخفيض في النفقات العامة وذلك بإزالة الأنشطة والبرامج المتداخلة واستخدام مناهج العمل الإدارية المشتركة ومن أجل زيادة الشفافية والمحاسبة في إدارة النظم البيروقراطية. ويمكن تحسين عملية تنفيذ البرامج باستغلال

المزايا النسبية للمنظمات والمنافسة مع جهات فاعلة أخرى داخل وخارج جماعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويمكن تحسين ممارسات الإدارة عن طريق بعض التوصيات المقدمة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن بعض التدابير الرامية إلى تحسين الأداء العام لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري (A/60/125/Add.2) ،على سبيل المثال، فرص التدريب المشتَرك وتقييم العمل الجماعي للمنسّقين المقيمين والمهارات الأفقية للتعاون. أما العوامل الأخرى، مثل التحليل القطري الأساسي الوحيد وخطة التنفيذ الشامل الوحيدة، فإنها ذات قيمة موضع شك من الناحية العملية. فوجود نظام مركزي يمكن أن يخنق بالفعل مبادرة المنظمات الفردية ويثير تساؤلات حول مساءلة الوكالات بالنسبة لهيئات إداراتها.

٣١ - وأضاف قائلاً إن وفده يرحّب بظهور طرائق تمويل جديدة قائمة على الأداء في منظمات أخرى متعددة الأطراف وفي أوساط المانحين الثنائية، بيد أنها لا تؤيد النطاق الإرشادي الطوعي للمساهمات أو نماذج تحديد الموارد المتفاوَض عليها المبيَّنة في تقرير الأمين العام بشأن خيارات وطرائق التمويل المتعلقة بتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/60/83-E/2005/72). وعلى النحو المشار إليه في الاستعراض الشامل للسياسات والذي يجري كل ثلاث سنوات، يمكن لبناء القدرات الوطنية أن يكفل على أفضل وجه البرمجة السليمة والاستخدام الفعّال للمعونة التي يمكن أن تجتذب دعم الجهات المانحة.

٣٢ - وينبغي أن يتم تحليل التمويل على أساس أثر البرنامج على الأرض، بما يتفق مع الإدارة الموجَّهة نحو النتائج ومبادئ الميزَنة التي تعتنقها المنظمة. وينبغي أن يحدِّد مثل هذا التحليل ما إذا كانت البرامج تؤيد التنمية الدائمة التي يمكن أن تنهي الاعتماد على المعونات، وتشمل إطاراً زمنياً لبناء القدرة الوطنية لكي تدير تسيير البرامج والموارد المحلية المتطوِّرة لتسد نفقات الخدمات.

٣٣ - ومضى قائلاً إن وفده لا يحبذ التمويل التلقائي في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وكما أكد دائماً الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، ينبغي أن يظل التمويل من أجل الأنشطة التنفيذية طوعياً تماما. ولا ينبغي أن تدعم الولايات المتحدة إجراء مزيد من الدراسات عن طرائق التمويل، التي تؤكد الإسهام في تغذية النظم البيروقراطية بدلاً من الناتج الإنمائي الأساسي. وقد أظهرت التجربة أن التمويل يميل إلى الزيادة مع الإدارة الموجّهة نحو النتائج. كما أكدت الأرقام المقدَّمة في تقرير الأمين العام عن البيانات الإحصائية الشاملة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لسنة ٢٠٠٣ (A/60/74-E/2005/37) مدى قيمة ربط أهداف وغايات التمويل في التخطيط الاستراتيجي (على سبيل المثال في إطار عمل التمويل المتعدِّد السنوات). وقال إن نظام التمويل الطوعي الحالي يعتبَر أفضل طريقة لضمان المساءلة عن النتائج؛ ويجب استعمال الموارد الإنمائية هذه الآن بشكل فعّال.

٣٤ - وأشار إلى تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/60/257) فقال إن وجود قطاع خاص ناشط يعتبر الأساس لإيجاد فرص العمل والنمو. وبعد أن نوّه بالدور المتنامي للقطاع الخاص في البلدان النامية قال إنه يشجع المنظمة على دعم هذا الاتجاه.

٣٥ - **السيد سوناغا** (اليابان): طالب بالاستخدام الأمثل للموارد لزيادة الفعالية والكفاءة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، يجب متابعة المواءمة والتنسيق في الأمم المتحدة وفي صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وفقاً لإعلان باريس بشأن فعالية المعونات الصادر في وقت سابق في السنة. وينبغي أن يحدِّد التنسيق المهمة الفريدة المسندة إلى كل صندوق وبرنامج في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك بغية ملافاة الازدواجية والغموض.

٣٦ - وأضاف قائلاً إنه من الأمور الأساسية استكشاف طرق للحد من النفقات العامة، بما في ذلك عن طريق إنشاء مكاتب مشتركة تابعة للأمم المتحدة. وينبغي أن يقدِّم مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قائمة بالمواقع المقترحَة لهذه المكاتب.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يسهم في تطوير القدرة التجارية والتنمية المستدامة في البلدان النامية. وقال إن اليابان تعمل على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال مؤتمراتها الدولية في طوكيو بشأن التنمية الأفريقية. ويضم برنامجها الآسيوي الأفريقي للمشاركة في ابتكار المعارف، مشاركين من أفريقيا وآسيا يفدون إلى اليابان وبلدان آسيوية أخرى لاكتساب معارف وأفكار ونهوج جديدة من أجل برامج تطوير قدراتهم. كما أن اليابان تؤيد أعمال الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٨ - **السيد فارما** (الهند): أعرب عن الأمل في أن عملية تنفيذ الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ تتبع التوجيهات المقدّمة من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وأن تجري بالتشاور مع الدول الأعضاء. وقد أكد استعراض سنة ٢٠٠٤ مسؤولية الحكومات الوطنية من أجل تنسيق جميع أنواع المساعدة الخارجية وأن تعمل بشكل فعّال على أن تُدرج هذا في عملياتها الخاصة بالتنمية. وقال إن الهند ما انفكت تعتنق الرأي بأن تنسيق المساعدة الخارجية ينبغي أن لا يتم إلا من خلال الحكومة المتلقية. وينبغي أن تقتصر ممارسة التنسيق من جانب الأمم المتحدة على المساعدة من خلال منظومة الأمم المتحدة. كما ينبغي للتنسيق على المستوى الميداني أن تضطلع به السلطات الوطنية التي تعمل على أن تساهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بطريقة متناسقة في الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية.

٣٩ - وأوضح أن القدرة على التنبؤ، والاستقرار الطويل الأجل والموثوقية، وكفاية التمويل تعتبَر دون شك هي المتطلبات الأساسية لتعزيز القدرة الخاصة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة، بيد أن الأموال والبرامج لا تزال رغم بعض الاتجاهات الإيجابية تعاني من التفاوت المتزايد بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. أما الافتقار إلى الموارد الأساسية الكافية من أجل الإدارة وتنمية البرامج فقد ذُكرتا باعتبارهما أهم معوِّق في أداء الهيئات الإنمائية. وقد حدَّد تقرير الأمين العام إطار عمل التمويل المتعدِّد السنوات باعتباره الإمكانية لزيادة هذا التمويل الأساسي، أو على الأقل القدرة على التنبؤ بالموارد الأساسية. وفيما يتعلق بالطرائق غير التقليدية من أجل تمويل الأنشطة التنفيذية، لا ينبغي أن يكون هناك تهاون بشأن المميزات الأساسية مثل تعدُّد الأطراف، والحيادية والمرونة والطابع الشامل والطابع الطوعي والمنحة في التمويل. ولا ينبغي للطرائق غير التقليدية للتمويل أن تستحدث شروطاً تقييدية جديدة.

٤٠ - وقال إن الهند تعتقد أن بلدان الجنوب يمكن أن تستفيد بشكل ضخم من عمليات تبادل الخبرات الإنمائية الفردية وأفضل الممارسات. ويمكن للمساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو أن تضيف بُعداً إيجابياً. وتحتاج بلدان الجنوب إلى المهارات والخبرة الفنية في مجالات التكنولوجيا الرفيعة وآليات موسَّعة من أجل نقل الخبرات في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية. وفي العقدين الماضيين تطوَّرت الاختصاصات العلمية والتقنية بدرجة كبيرة في بلدان الجنوب وقد أوجدت أنواعاً من التكامل الهام فيما بينها. والشيء المطلوب هو الإرادة والاستثمارات لوضع أوجه التكامل هذه موضع الاستعمال المُنتِج.

٤١ - واختتم قائلاً إنه من الأهمية تعزيز الذراع العملي للأمم المتحدة بإمدادها بموارد ثابتة موثوقة وغير مقيَّدة ووافية. ومن الأهمية أيضاً تعزيز الرخاء والرفاه الشاملين في بلدان الجنوب من خلال إنشاء وتعزيز القدرة داخل الجنوب.

٤٢ - **السيد أجاكابي** (نيجيريا): قال إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تعتبر في غاية الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دوراً فريداً في تنسيق التوجيهات الضرورية الخاصة بالسياسات وتنسيقها على المستوى القطري دعماً للأنشطة الإنمائية، التي تتيح لبعض البلدان أفضل أمل لاستكمال الجهود الوطنية في مجال التنمية. وفي حين ينبغي أن تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى الوفاء بولايتها المسندة إليها، ينبغي أن تقدّم الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف الدعم الذي تحتاجه في القيام بذلك.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن التمويل يعتبَر من المتطلبات الأساسية وإنه لمما يسُر الإنسان أن هناك عدداً متزايداً من هيئات الأمم المتحدة تعتمد على الموارد التكميلية بدلاً من اعتمادها على الموارد الأساسية. وفي حين يعتَبَر التمويل التكميلي هاماً ويسد ثغرات في الموارد، فإن الاعتماد المفرط على ذلك يمكن أن يقوِّض مصداقية منظومة الأمم المتحدة كهيئة عالمية ومحايدة. فقدرتها على الاستجابة إلى طلب البلدان النامية يمكن أن تُحبَط نتيجة الإفراط في الاعتماد على التمويل التكميلي، الذي يقيِّد دون ما داعٍ المنظومة بشطحات أفضليات وأولويات الجهات المانحة. وينبغي اتخاذ خطوات حاسمة للتغلُّب على عدم كفاية الموارد الأساسية التي وصفها الأمين العام بأنها أهم معوِّق في أداء الهيئات الإنمائية. وفي حين تعتبَر المنافسة في أنشطة جمع الأموال داخل منظومة الأمم المتحدة أمراً حتمياً، عادة ما يشعلها الاعتماد الشديد على التمويل التكميلي ويسفر هذا غالباً عن اكتظاظ الأنشطة التنفيذية بشأن بعض المواضيع بما يضر بمواضيع أخرى. ولا ينبغي ترك التكاليف الإدارية وتكاليف البرامج إلى الإسهامات السنوية المتقلبة وهناك ما يستحق الجدارة في مناقشة ناتج التنمية العالمية بما يقابله من أهداف الموارد العالمية. فمثل هذه المناقشة يمكن أن تفيد من الدروس المستفادة بالفعل في هيئات أخرى، وأبرزها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٤ - ومضى قائلاً إن الأنشطة التنفيذية على المستوى القطري يجب أن تدعم وتعزِّز قدرات أصحاب الشأن الوطنيين للاشتراك بطريقة مجدية في منظومة الأمم المتحدة. وغالبا ما لا يكون هناك تجانس في البلدان النامية بين أصحاب الشأن والفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة، ويمكن ألاّ يوجد تجانس ويمكن استغلاله لتقويض الملكية الوطنية والريادة الوطنية في تنفيذ البرامج الإنمائية. ولا تؤدي هذه الممارسة إلى الامتثال لمجموعة المبادئ التوجيهية التنفيذية. وينبغي أن تبقى أنشطة منظومة الأمم المتحدة محايدة ومتعددة الأطراف وقادرة على مواصلة الثقة والأمان ما بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية وفي الوقت نفسه الاستجابة بمرونة إلى الحاجات والأولويات والظروف الوطنية في البلدان النامية. وهناك حاجة مستمرة لضمان الاتساق والتنسيق والفعالية والناتج؛ وينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز الدور الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق وتوفير الإرشادات في مجال السياسات العامة بشأن التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي.

٤٥ - وفي حين يهدف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تحقيق التكامل فيما بين الوكالات، من الصعب للغاية تحقيق هذا الهدف حيث لا تتواجد هياكل تنفيذ على المستوى الوطني. وقد شهدت نيجيريا انخفاضاً في مجالات شمول البرنامج لكل دورة برنامجية وعلى ما يرجَّح أنه انعكاس لعدم كفاية تمويل وكالات الأمم المتحدة، وهي التي تحتاج لكي تعمل بفعالية إلى تمويل مضمون ثابت ويمكن

التنبؤ به، ويفضَّل أن يكون من موارد الأنشطة الأساسية. وثمة حاجة أيضاً إلى أن تعمل البلدان المتلقية إلى تحسين أدائها في استعمال المعونة بغية تعزيز الشفافية والمساءلة. وقال إن نيجيريا تؤيد استخدام نُهج الإدارة القائمة على النتائج وتنادي بالتبسيط والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي تبسيط القواعد والإجراءات المعقَّدة بغية الحد من التكاليف، وتحسين النتائج وزيادة الأثر واستدامة التدخُّلات. وقال إن مشاركة الحكومة واتباع نهج مرن حسب حالة كل قطر على حِدة، والتركيز على العمليات والنُظم الوطنية واعتماد الممارسة الصالحة، يجب متابعتها كلها والعمل على تحقيقها في ربوع الأمم المتحدة.

٤٦ - واستطرد قائلاً إن نيجيريا ملتزمة التزاماً قوياً وبشكل ناشط إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسوف تساهم عمّا قريب بمبلغ مليون دولار أمريكي في الصندوق الاستئماني الطوعي الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك مسايرة للنداء في برنامج عمل هافانا من أجل إنشاء صندوق خاص لتعزيز الأنشطة فيما بين بلدان الجنوب.

٤٧ - وأخيراً، تعترف نيجيريا بالالتزام الأساسي لتعزيز المساواة بين الجنسين معتقدة بأن تمكين المرأة سوف يؤتي فوائد جمَّة للأسر والمجتمعات بوجه عام. ويتبع بلده عدداً من البرامج الوطنية في هذا الخصوص. ولكي تؤتي هذه البرامج أثرها، يتطلب الأمر شراكات قوية ودعماً خارجياً لاستكمال الجهود الوطنية.

٤٨ - **السيد سافشوك** (أوكرانيا): رحّب بالتأكيد الذي أصدرته القمة العالمية بشأن محورية الملكية الوطنية في تحديد الاستراتيجيات الإنمائية وطرائق التعاون مع الأمم المتحدة، وإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في الأنشطة التنفيذية وتشجيع القيام بدور أكبر فيما يتعلق بالمنسّقين المقيمين في الميدان. وقد أُحرِز تقدّم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ وفي مواصلة عمليات الإصلاح. وهناك علامات مشجِّعة بأن التنسيق فيما بين الوكالات وعلى المستوى الميداني يمضي قُدُماً، بيد أنه ينبغي التماس إجراءات البرمجة الأبسط بهدف تحسين الخدمات للبلدان النامية وتعزيز قدراتها لإدارة البرامج والمشاريع. وقد أثبتت آليات التقييم القطري المشتَرَك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية فعاليتها في توفير استجابة جماعية متكاملة للأولويات الوطنية وربطها بأنشطة البرامج التي تضطلع بها الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة. واستدرك قائلاً إنه ينبغي إيجاد تركيز أكبر على المضمون الاقتصادي للآليات ومزيد من التعاون الاستراتيجي مع مؤسسات بريتون وودز واللجان الإقليمية في العملية المشتركَة بين التقييم القطري المشترَك/وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن أثر الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يمكن، بل وينبغي تعزيزها من خلال زيادة كبيرة في تمويلها على أساسٍ مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به، بحيث تتساوى مع احتياجات البلدان المتلقية. وهناك حاجة أيضاً إلى وجود توازن أفضل بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، مع إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الأولى. ومن الأمور الضرورية الحفاظ على الطابع الطوعي للمساهمات المقدَّمة إلى الموارد الأساسية ولتعزيز الأواصر بين تعبئة الموارد والأداء في الميدان. وينبغي أن توجد أواصر تعاونية أقوى بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وشركاء التنمية الآخرين. وإيلاء اهتمام أكبر لتشجيع التنسيق في مجال السياسة العامة والبرمجة فيما بينها على المستويين القطاعي والاستراتيجي.

٥٠ - وبعد أن أشار إلى النسق العام للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أوكرانيا مع الأولويات والأهداف الإنمائية الوطنية، قال إن بلده يودّ إيلاء مزيد من التركيز على المجالات البرنامجية مثل الوقاية من الإصابة

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعلاج والرعاية، والصحة الإنجابية، وتخفيف الآثار الطويلة المدى لكارثة تشيرنوبيل. وتعتقد أوكرانيا أن هذه الشواغل والاهتمامات سوف تُعالَج بشكل وافٍ في الأعمال التي تجري مستقبلاً لإنهاء مشاريع البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل أوكرانيا للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وتعتبَر أوكرانيا ملتزِمة بزيادة حجم ونوعية تعاونها مع الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة.

٥١ - **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن المنظمة تؤيد الاستنتاج الوارد في الفقرة ٩٥ من الوثيقة A/60/257 بأن يزيد المجتمع الدولي من تعاونه فيما بين بلدان الجنوب ومن المبادرات الثلاثية الأبعاد التي تتطلب تعبئة موارد تكميلية من الشمال والجنوب. وأحد الأمثلة على هذا التعاون في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي هي الدعم المقدّم من مصرف التنمية الإسلامي من أجل برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي والتقني في دوله الأعضاء والدول ذات مركز المراقب، وكلها تتم في منطقة الجنوب.

٥٢ - وأضاف قائلاً إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤيد أيضاً الاستنتاج الوارد في الفقرة ٩٧ من نفس الوثيقة ومفاده ضرورة التوسّع في شراكات القطاع العام وتدعيمها كوسيلة للتغلب على العقبات أمام التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشجع غرفة التجارة والصناعة الإسلامية، وهي مؤسسة تابعة للمؤتمر، هذه الشراكات عن طريق غرف التجارة التابعة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥٣ - ومضى قائلاً إن الاقتراح الرامي إلى الارتقاء بالوحدة الخاصة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجيء في وقته المناسب تماماً وتأمل منظمته في إحراز المزيد من جوانب التقدّم في التعاون الثلاثي الأبعاد فيما بين بلدان الجنوب بشأن طائفة من المبادرات. وتؤيد منظمة المؤتمر التوصيات بشأن هذا التعاون الواردة في تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/60/39)، وتتطلع المنظمة إلى مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وبالتحديد مع الوحدة الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.